تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها في البطالة خلال الفترة (2006 - 2015)
ـ دراسة تحليلية قياسية ـ*

د. حليمي حكيمة**

*تاريخ التسليم: 2016/3/29م، تاريخ القبول: 2016/9/5م.
**أستاذ محاضر «أ»/ جامعة محمد الشريف مساعدية / الجزائر.

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في سياسة التشغيل، من خلال تحديد مدى إسهامها وتحليله لمعرفة نسبتها في التقليل من معدلات البطالة للفترة (2006 – 2015)، كما تهدف إلى دراسة علاقة تغيّرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، وفقا للطرق القياسية المتناولة للسلاسل الزمنية، باستخدام أسلوب التكامل المتزامن (Johancen & Julsuis) وسببية غرانجر. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة وفقا لنتائج مصفوفة الارتباط، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل وتوفير فرص العمل مقارنة بالاستثمارات المحلية، كما أوضح اختبار التكامل المشترك بأنّ هناك علاقة توازنية في المدى الطويل، واتجاها مشتركا بين المتغيّرين، أمّا اختبار سببية غرانجر فقد كشف عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدّلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الاقتصاد الجزائري، اختبار التكامل المشترك (Johancen & Julsuis)، سببية غرانجر

The Flow of Foreign Direct Investment in Algeria and its impact on Unemployment for the Period 2006-2015: An Analytical and Econometric Study

Abstract :

The study aims at analyzing the impact of the flow of foreign direct investment (FDI) in Algeria on Unemployment rate , to understand and determine the nature of the relation between these variables in the Algerian economy in the period (20062015-). For this purpose, the research uses the econometrics of time series, and specifically Co-Integration test (Johancen & Julsuis), along with the Granger causality test.

The study concludes that there is an inverse correlation, with a weak correlation coefficient, between FDI and unemployment rate, which indicates ineffectiveness of the FDI in generating job opportunities and enhancing employment rate in comparison with local investments. Regarding the Co-Integration and The causality tests, they indicate a balanced relation on the long run and a joint direction between foreign direct investment FDI and unemployment rate. Granger causality revealed the existence of a unique causal relation from the flow of foreign direct investment towards the Unemployment rates

***Key words**: Direct Foreign Investment, Unemployment, Algerian economy, Co- integration test (Johancen & Julsuis), Granger causality*

المقدمة:

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل متعدّدة منذ الاستقلال، ورغم صعوبة مرحلة الثمانينات بسبب تداعيات الأزمة العالمية للبترول في سنة 1986، وانهيار أسعار النفط لمستويات دنيا نقلت بها الاقتصاد الجزائري نحو الخضوع لضغوطات مؤسسات التمويل الدولي، وانتقلت فيها طبيعة نظامها الاقتصادي من الطبيعة الاشتراكية إلى المحاولات المرتبكة والفاشلة في كثير من الأحيان للانتقال نحو اقتصاد السوق، إلا أنّ التسعينات من القرن الماضي تعتبر من أسوء المراحل التي شهدها ليس فقط الاقتصاد في الجزائر، وإنّما أطلّت بسوئها على الأمن والسياسة والمجتمع والثقافة وغيرها من المجالات.

ومع بداية الألفية الثالثة انتقل الاقتصاد الجزائري نحو مرحلة جديدة بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية التي أعادت الاستقرار والأمن، فانعكست هذه السياسة على مجالات أخرى أهمّها المجال الاقتصادي، أين أسهم الانتعاش المستمر للبترول وفق ما يعرف بالطفرة النفطية منذ سنة 2000 في تحسّن جلّ المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وانتقلت فيها الموازين من العجز إلى الفوائض، والمعدّلات من الانكماش إلى النمو.

حتى أعادت الأشهر الأخيرة بأزمة بترول جديدة الاقتصاد الجزائري إلى الوراء، فألغيت السياسات التوسعية المتبناة منذ سنة 2001 بسياسات انكماشية تقشفية، وأصبحت المساعي حثيثة للإسراع في تبني استراتيجيات إنتاجية لضمان الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي.

ويعد استقطاب الاستثمارات الأجنبية من أبرز رهانات الاقتصاد الجزائري للرفع من إنتاجيته من جهة، وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى، وبخاصة أنّه يمثّل أهمّ أشكال التمويل الدولي في الوقت الحالي، إذ زاحم بقية الأشكال الأخرى لا سيما القروض منها، بالنظر لما أنتجته هذه الأخيرة من أزمة مديونية شهدتها الكثير من الدول النامية كما الصاعدة والمتقدمة على حدّ سواء.

ووفقا لمنطق التمويل الدولي فإنّ قبول أي شكل منه يتوقّف بالدرجة الأولى على المصالح والمكاسب التي يمكن أن يحقّقها الطرفين (الدولة المانحة كما المستقبلة)، إذ تمثّل الاستثمارات الأجنبية –خاصة في شقّها المباشر–أكثره قبولا للطرفين وتحديدا للدولة المضيفة له.

الإشكالية: أصبح الاقتصاد الجزائري اليوم بحاجة أكثر من أيّ وقت مضى للدفع نحو الاقتصاد المنتج في ظلّ الانهيار المستمر لأسعار البترول، وبالتالي العمل على استقطاب الاستثمارات في هذا المجال من جهة، ومن الآثار المترتبة على هذا التدفق خاصة على الشقّ الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة فيما يأتي:

◄ هل تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليل من معدّلات البطالة في الجزائر؟ وهل هناك علاقة توازنية بينهما طويلة المدى؟ وفي أي اتجاه تكون العلاقة السببية؟

الفرضيات:

تبنى الدراسة في سبيل الإجابة عن إشكالها المطروح على الفرضيات الآتية:

♦ تسهم الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب شغل بنسب ضئيلة لضعف تدفقها مقارنة بالاستثمارات المحلية، وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري بالجزائر.

♦ هناك علاقة ارتباط عكسي ضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2006 – 2015).

♦ توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID) ومتغيرة البطالة (CH).

♦ توجد علاقة سببية تتجه من متغيرة (FID) نحو (CH)، أي أنّ متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة البطالة.

أهمية الموضوع:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر لأهمية الموضوع المثار والمتمثلة في النقاط الآتية:

♦ زيادة اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية وتبنّي استراتيجيات تشجيعها خاصة في ظلّ الانهيار المتواصل لأسعار البترول، ودخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من شحّ الموارد المالية.

♦ الظروف السياسية والاجتماعية وحالة اللاستقرار التي شهدتها الكثير من الدول العربية، ما يتطلّب توسيع الاهتمام بآثار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شقّها الاقتصادي إلى الاجتماعي بالمساهمة في التشغيل وتقليل الضغط الاجتماعي.

♦ اعتماد فترة دراسة تشمل مراحل هامة في مسار تطوّر الاقتصاد الجزائري بين السياسات التوسعية والانكماشية، في ظل الأزمة الحالية للبترول؛

♦ دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة بناء على قراءة تحليلية، ثمّ دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المتزامن، واختبار سببية غرانجر.

أهداف الدراسة:

تهدف بذلك هذه الدراسة إلى:

♦ تحليل تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بناء على احصائيات تدفقها من جهة وأرصدتها الإجمالية من جهة أخرى؛

♦ توضيح أهمّ مسببات البطالة في الجزائر، وكيف أثّرت التغيرات التي شهدتها الجزائر في كلّ من تدفق الاستثمار الأجنبي من جهة والبطالة من جهة أخرى؛

♦ تحديد أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة، ومدى إسهامها في سياسة التشغيل، عبر تحليل العلاقة بينهما؛

♦ معرفة درجة وطبيعة الارتباط بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة؛

♦ اختبار علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة على المدى الطويل باستخدام التكامل المتزامن، والبحث في العلاقة السببية باستخدام اختبار سببية غرانجر.

الدراسات السابقة:

دراسة **عبد الكريم بعداش (2008)**: والتي تمحورت حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة له بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة خلال الفترة (1996 – 2005)، وفقا لدراسة تحليلية لآثار الاستثمار الأجنبي على جملة من المؤشرات كميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، والتشغيل، حيث توصّلت الدراسة فيما يتعلّق بهذا الأخير إلى ضعف المساهمة الأجنبية في التخفيف من حدّة البطالة في المجتمع الجزائري، بالمقارنة بين عرض مناصب العمل المتاح من المؤسسات المحلية ونظيرتها الأجنبية.

دراسة **بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى+9 تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر، من خلال تحليل واقع سوق العمل، وإبراز مساهمة المستثمر الأجنبي في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002 – 2010)، وخلصت الدراسة على ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل لتوجّهها نحو إقامة المشاريع في القطاع النفطي وتجاهل القطاعات الأخرى.

دراسة **بن عيشي عمار، بن إبراهيم الغالي (2011)**: إذ حاولت الدراسة البحث في مساهمة الاستثمار الأجنبي في تخفيف معدّلات البطالة، وإبراز العلاقة الاحصائية بينهما باستخدام معامل الارتباط لبيرسون في الفترة الممتدة (1990 – 2010)، لتخلص إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي والبطالة تتعدّى 70 %، ما يناقض ما توصّلت إليه الدراسة من واقع المساهمة الضعيفة للاستثمار الأجنبي في مجال التشغيل.

وتأتي هذه الدراسة كاستكمال للبحث في مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التقليل من البطالة في الجزائر، لكنّها تتميّز بتحديد تلك العلاقة عبر القراءة التحليلية لتطوّرهما من جهة، والدراسة القياسية من جهة أخرى، كما أنّها تبحث في إمكانية وجود أو عدم وجود العلاقة السببية في المدى الطويل –باستخدام اختبار التكامل المتزامن، وكذا اختبار سببية Granger، بالإضافة إلى دراسة مصفوفة الارتباط بين متغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي ومتغيرة البطالة، خلال الفترة (2006 – 2015)، بالنظر لأهمية توضيح العلاقة طويلة المدى في تحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية. كما اختلفت الدراسة في تحليل وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر عن الدراسات السابقة، بالاعتماد على تحليل تقارير حديثة لأهمّ المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال.

منهج البحث وهيكله:

للإجابة عن التساؤلات السابقة، وسعيا لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،

عبر تقديم المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة وتطوّرها، ثمّ تحليل مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي في تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، واختبار وجود تكامل مشترك بينهما في المدى الطويل، بالاستعانة ببرنامج eviews.

وبذلك قسّم البحث إلى أربعة محاور: يتناول الأول واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتدفقها، بينما يبحث الثاني في مسبّبات البطالة في الجزائر ومراحل تطورها، في حين تقدّم دراسة تحليلية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة حلال الفترة (2006 – 2015) في المحور الثالث، وأخيرا يخصّص المحور الرابع للدراسة القياسية الخاصة باختبار التكامل المشترك وسببية Granger.

أولا: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتدفقها:

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي من أبرز وأكثر المفاهيم تداولا في الوقت الحالي خاصة في ظل ارتباطه بالعولمة الاقتصادية، إذ يعرّف الاستثمار عموما على أنّه ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة [1].

أمّا الاستثمار الأجنبي فيمثّل التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، وتشتمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في انشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيفة لتلك الاستثمارات[2].

وعادة ما يقسّم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين مباشر وغير مباشر، حيث يمكن فهم الأوّل من خلال تقديم التعاريف الآتية:

♦ بحسب صندوق النقد الدولي فهو يمثّل أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معيّن مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر[3]، أو هو مجموعة العمليات المختلفة الموجّهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطّنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم [4].

♦ ققد عرّفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNC-TAD) على أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)[5].

♦ كما يشير أيضا إلى التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية [6].

بناء على ما تقدّم يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه أحد أهمّ أنواع الاستثمارات الدولية التي تنتقل فيها رؤوس الأموال الأجنبية من دولة ما (دولة المستثمر الأجنبي) إلى دولة أخرى مضيفة، ومستقبلة لاستثمار حقيقي طويل الأجل، ينتج فيه سيطرة جزئية أو كلية للمستثمر الأجنبي على مقوّمات المشروع الإدارية منها والفنية، فيصاحب تحويل الأموال انتقال المعدات والآلات والخبرات والمعارف إلى الدولة المستقبلة، لتصبح العلاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يسمّى بالاستثمار في المحافظ المالية، باستثمار الأجانب في الأوراق المالية المصدرة من طرف دولة أخرى.

2. تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر: يعتمد في تقييم المناخ الاستثماري في أي دولة على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تهتم بمختلف الإصلاحات الاقتصادية والمالية والسياسية، ما يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري، إذ تهدف هذه المؤشرات عموما لتقييم المناخ العام للاستثمار والوضع الاستثماري في دولة ما ممّا يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لهذه الدولة من عدمه. ومن أبرز تلك المؤشرات: الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤشر المركّب للمخاطر القطرية، التنمية البشرية وغيرها، وسيتم التركيز على المؤشرات الثلاث الأولى لتقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر كما يأتي:

1.2. **مؤشر الحرية الاقتصادية(IEF):** يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال–حرية التجارة–حقوق الملكية–التحرر من الفساد–الحرية الجبائية–حجم الإنفاق الحكومي–الحرية النقدية–حرية الاستثمار–حرية العمل–الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدّا [80 – 100] وأدناها حرية منعدمة [0 – 49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014 [7]، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0 – 49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية متلما يوضّحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر وفقا لتقريري 2014 و2015

المؤشرات/السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

2015/12/http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, P 100, consulté le 27

يقدّم الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات الآتية:

♦ هناك على الأقل نصف المؤشرات أقلّ من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثّل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية تماما وهي: حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، حرية الاستثمار والحرية المالية، بالإضافة إلى حرية العمل الذي بالكاد يتعدّ الخمسين نقطة؛

♦ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

♦ يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديدا الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنّها مازالت غير قادرة على التحرّر منه، ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛

♦ ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية للفترة (2001 – 2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظلّ غياب أو تغييب للقطاع الخاص في المشاركة في تلك الاستثمارات؛

♦ أثّرت المادة 51/ 49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 %من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها، كما يسهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛

♦ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي؛

♦ يعدّ المجال الجبائي أكثر المجالات تحررا في مسار الاستثمار بمؤشر يتعدّى 80 نقطة في كلا التقريرين، وتحتل بفضله أفضل المراتب في المؤشرات الفرعية، وهذا راجع للإصلاحات الأخيرة التي شهدها النظام الجبائي في الجزائر وتوجّه السلطات لتقديم تحفيزات جبائية أكثر عدالة بين المستثمرين الخواص والأجانب، وإدراكها بضرورة الاستمرار في هذه التحفيزات حتى في ظلّ الانهيار المستمر لأسعار البترول، وهو ما ظهر جليا في قانون المالية لسنة 2016.

2.2. **مؤشر بيئة أداء الأعمال**: يتتبّع تقرير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال الاستثمارية في العالم والدول العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ سنة 2004 من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة للمؤشر والمتمثلة في: تأسيس المشروع–استخراج التراخيص–الحصول على الكهرباء– تسجيل الممتلكات – الحصول على الائتمان–حماية المستثمر– دفع الضرائب–التجارة عبر الحدود–انفاذ العقود ومؤشر إغلاق المشروع[8].

ووفقا لتقرير سنة 2015 احتلت الجزائر المرتبة 154 من بين 189 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 147 في سنة 2014، ولفهم أسباب تراجع الترتيب يتمّ تسليط الضوء حول المؤشرات الفرعية وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2012-2015)

المؤشرات/ السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2012	150	155	137	161	172	152	79	165	128	125	60
2013	152	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62
2014	147	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2013-2014-2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، http://www.iaigc.net

في قراءة للجدول أعلاه، تنكشف أسباب تراجع ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر وصعودها بسبع درجات بين سنتي 2014 و2015، حيث يلاحظ ارتفاع في الترتيب في أغلب المؤشرات التي تعبّر في مجملها عن كثرة المعوّقات الإدارية وتعدّد الإجراءات المعرقلة لعملية الاستثمار في مختلف المجالات، والتي تتقاطع مع ما تمّ الإشارة إليه في تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية كبدء المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية وكذا حماية المستثمر.

وسيجري التركيز على المؤشر الفرعي الخاص بدفع الضرائب باعتباره أكثر المجالات سوء في الجزائر بتذيّلها الترتيب العربي

قبل موريتانيا فقط، والمرتبة 176 في سنة 2015، ولا يمثّل هذا تناقضا مع ما جرت الإشارة إليه في الحرية الاقتصادية، إذ اعتمدت الأولى على التحفيزات الجبائية المقدّمة، بينما يركّز هذا المؤشر الفرعي على فعالية أحد مكوّنات النظام الجبائي وهي الإدارة الجبائية، من خلال ارتفاع عدد المدفوعات الضريبية وتعدّدها، واستغراقها لوقت أطول في سداد ديونها الضريبية، إذ يصل هذا الوقت لـ 451 ساعة سنويا في سنة 2015، في حين بلغ المتوسط العربي 242 ساعة، ولا يستغرق المستثمر في الإمارات على سبيل المثال سوى 12 ساعة فقط لدفع التزاماته الضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تناقضات الاقتصاد الجزائري قد تكون في أبسط المجالات والمؤشرات، إذ يلاحظ أنّ أفضل ترتيب للجزائر عربيا وعالميا هو على مستوى تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع)، أي أنّ الإصلاحات وجّهت نحو تسريع غلق المشاريع وليس في تأسيسها وبدء نشاطها؟

3.2. **مؤشر التنافسية العالمي(IIC)**: يأتي هذا المؤشر في التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا منذ 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبنى بدورها على مؤشرات فرعية (ويقدّر من 1 – 7):

- ♦ المتطلبات الأساسية وتشمل المؤسسات–البنية التحتية–بيئة الاقتصاد الكلّي والصحة والتعليم؛
- ♦ معززات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب–كفاءة سوق العمل–كفاءة سوق السلع–تطور السوق المالية–الجاهزية التكنولوجية–حجم السوق؛
- ♦ عوامل الابتكار والتطور: وتشمل الابتكار–تقدم قطاع الأعمال.

ووفقا لتقرير سنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 144 دولة بـ 3.97 نقطة متراجعة عن سنة 2014، حين حسّنت من ترتيبها إلى 79 بعد بلوغها المرتبة 100 من بين 148 دولة في سنة 2013، وقد ظهرت المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2015 كما يلي:

شكل رقم (1)

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2015 في الجزائر

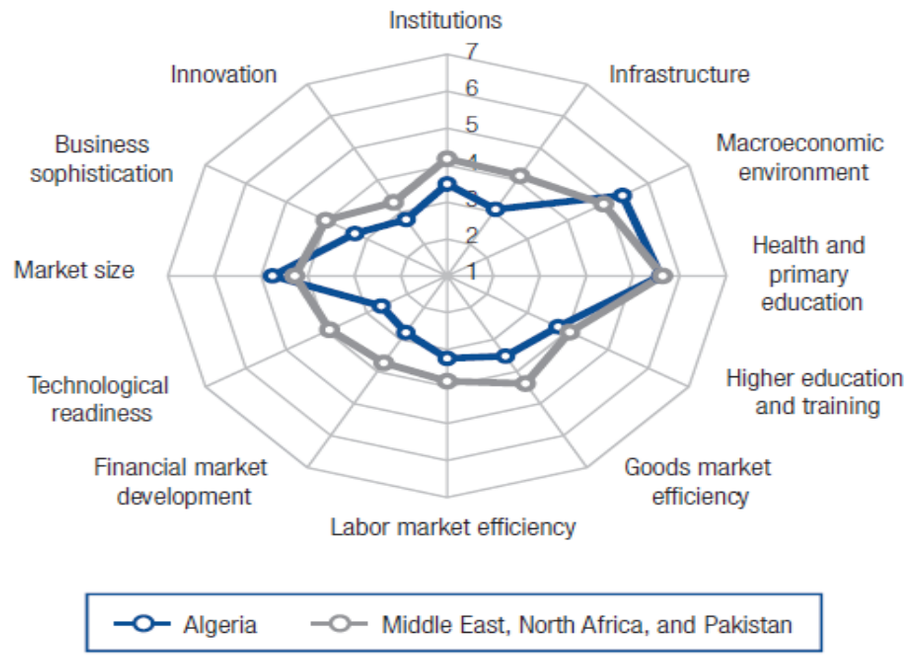

World Economic Forum, P 102 ,(2016/Source : The Global Competitiveness Report (2015
.2016-http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015

من خلال قراءة الشكل أعلاه، وبناء على المعطيات التفصيلية الواردة في تقرير سنة 2015 يمكن تقديم الملاحظات الآتية:

- ♦ أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمدّ إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 4.37 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كلّ من الصحة والتعليم الابتدائي (5.58 نقطة)، بيئة الاقتصاد الكلي (5.35)، أين حقّقت الجزائر أفضل المراتب وفقا لهذه الأخيرة في المرتبة 38 من بين 144 دولة، بالإضافة إلى حجم السوق (4.75 نقطة) التابع لمجموعة معززات الكفاءة، باحتلالها المرتبة 37 بالنظر لتعدّد الأسواق الداخلية، وكبر عدد المستهلكين، واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتوجات وباختلاف نوعها وطبيعتها؛

♦ مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتصل ببعض المؤشرات كمعزّزات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطوّر السوق المالي، والتطوّر التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبوأ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلّها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها. كما لا بدّ من الإشارة إلى ضعف البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار رغم المشاريع الكبرى التي التهمت جزء كبير من المخصصات المالية في برامج التنمية؛

♦ يؤكّد بذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله رحابا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أبرزها: ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال وتطويرها، ضعف البنى التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، وأخطرها ارتباط هذا الضعف بقوة البيروقراطية والفساد.

3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر: شهدت الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت بداية التسعينات جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، حيث يعتبر الأمر رقم (01 – 03) الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار من أهمّ القوانين التي يرتكز عليها الاستثمار في الجزائر وخاصة الأجنبي منه، من خلال فتح المجال للمستثمرين الخواص المحليين منهم والأجانب أمام بعض القطاعات التي كانت حكرا على القطاع العمومي، ما أعطى حرية أكثر للاستثمار، وتمّ إعادة النظر في تنظيم الإطار القانوني للخصخصة، وكذلك الإطار المؤسسي للاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

وجرى الحديث عن واقع وخصائص الاستثمار الأجنبي في الجزائر بناء على النقاط الآتية:

1.3. **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:** نحاول من خلال هذا العنصر ابراز تطوّر تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990 – 2015) والتي لها علاقة مباشرة بمختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري الموضّحة في الجدول الآتية:

جدول رقم (3)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (1990-2015) الوحدة: مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التدفقات	40	80	30	0	0	0	270	260	606.6
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	291.6	280.1	1113.1	1065	637.9	881.9	1145.34	1888.17	1743.33
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
التدفقات	2631.71	2753.76	2301.23	2580.35	1499.42	1692.89	1506.73	-587.31	

Source :, World Investment Report 2016, UNCTAD http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx

الواضح من الجدول أعلاه أنّ المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري انعكست على تطوّر تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، فقد كانت بداية العشرية السوداء أسوأ فترات استقطاب الاستثمار الأجنبي أين بدا واضحا أثر حالة اللاستقرار الأمني والسياسي خاصة في أوجّ الأزمة في سنوات 1993، 1994 و1995 بعدم استقبال أي تدفق أجنبي للاستثمارات، فاعتمدت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي وجملة من الإصلاحات بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خاصة فيما يتصل بالخصخصة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وكذا اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة، لتلعب هذه العوامل دورا مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في الفترة (1996 – 1998).

ومع بداية الطفرة النفطية سنة 2001 وتحسّن الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي شهد رصيد الاستثمارات المتدفقة نموا متواصلا وبخاصة بعد سنة 2003 حتى فاق 2.75 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يؤكّد تحسّن المناخ الاستثماري في الجزائر مقارنة بعقد التسعينات من القرن الماضي، كما يبدو واضحا أثر الاستقرار الأمني والسياسي في المجال الاقتصادي واستقطاب المستثمر من الخارج.

أمّا عن التذبذب الحاصل في تدفق رصيد الاستثمارات الأجنبية منذ 2010 فيمكن ارجاعه أساسا إلى حالة الانكماش التي سادت الاقتصاد العالمي خاصة دول الاتحاد الأوروبي وأزمة الديون السيادية كفرنسا واسبانيا – باعتبارها أكثر الدول المستثمرة في الجزائر – بالإضافة إلى انعكاس تدهور أسعار النفط على نمو الاستثمارات في مجال النفط والطاقة في سنتي 2014 و2015، إذ تعبّر هذه الأخيرة عن ثانوية الجزائر كوجهة استثمارية عالمية من جهة، وتحكّم الوضع العالمي للقطاع النفطي في عملية الاستقطاب من جهة أخرى، على عكس دول مجاورة كالمغرب وتونس.

ففي الوقت الذي شهدت فيه الدولتان تدفق للاستثمار الأجنبي بقيمة 3.16 مليار دولار و1 مليار دولار لكل من المغرب وتونس على الترتيب سنة 2015، انخفض في الجزائر لقيمة سالبة (– 587.31 مليون دولار)، رغم الأحداث السياسية التي مرّت بها تونس خلال السنوات الأخيرة، ما يؤكّد هامشية الجزائر في حركة الاستثمار العالمي وارتباط كلي بتغيرات سوق الطاقة العالمي، ويمكن التوضيح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2)

مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار

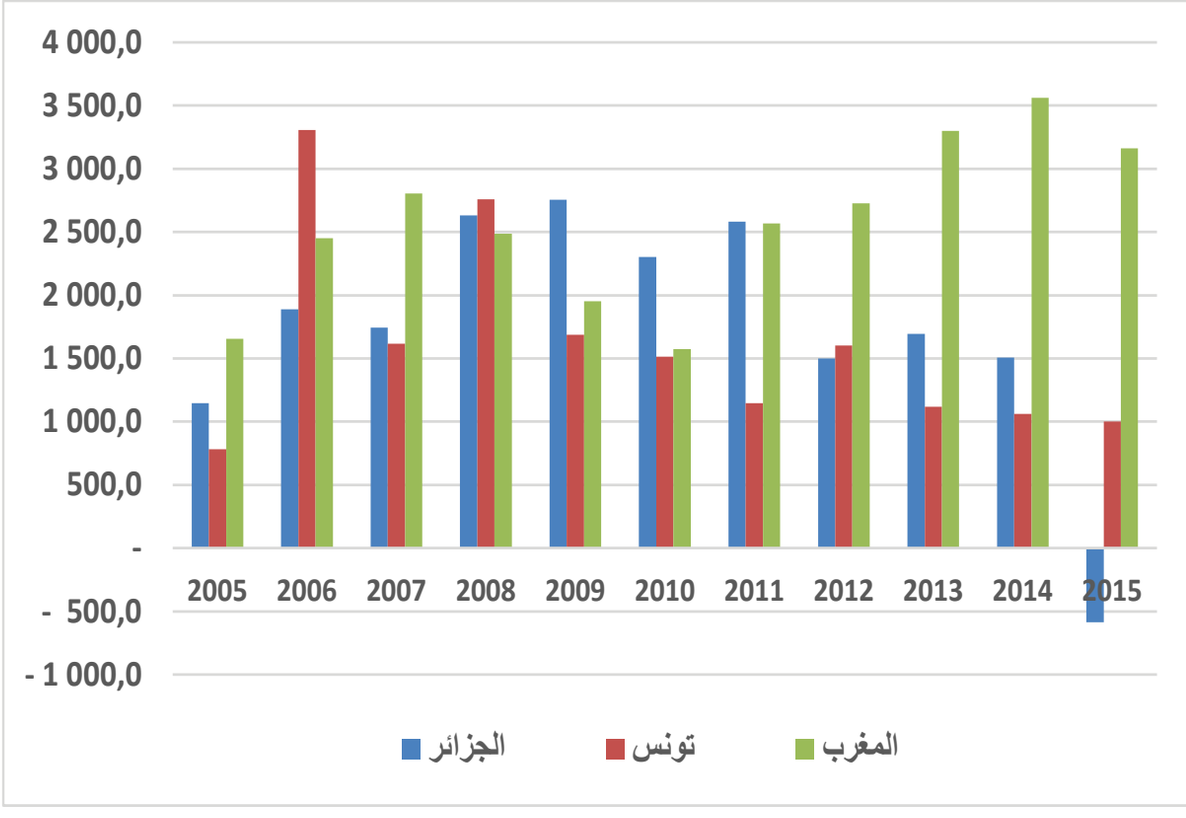

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

World Investment Report 2016, UNCTAD http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx

2.3. **حجم الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالمحلية**: تساهم رؤوس الأموال الأجنبية إلى جانب المحلية في إنجاح المسار الاستثماري في الجزائر، إلاّ أن حجم الاستثمار الأجنبي لا يزال دون المستوى المنتظر. فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2015 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية 676 مشروع بنسبة 1 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما مثّلت من حيث القيمة 21 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الكلية المحلية منها والأجنبية (9). لكن يبقى الأهم هو في طبيعة المشاريع والقطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، إن كانت خدمية أو إنتاجية.

3.3. **تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط**: لقد انعكست الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري على توجّه الاستثمارات المحلية منها كما الأجنبية، إذ يلاحظ من الشكل الموالي (شكل رقم 3) أنّ قطاع الصناعة استحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 68.03 %، تمثّل فيها الصناعات الاستخراجية الحصة الأكبر مقارنة بالاستثمارات في الصناعات التحويلية الإنتاجية، في حين يمثّل القطاع الزراعي أضعف المجالات المستثمر فيها أجنبيا، إذ لم يوجّه للقطاع سوى 0.13 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 لغاية 2015، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات هائلة في المجال الزراعي من حيث المساحة والمناخ وغيرها، مع الإشارة إلى أنّ هناك سعي حثيث في الفترة الأخيرة وبعد انهيار أسعار البترول للعمل على الاستثمار في المجال الإنتاجي بتقديم تحفيزات كبرى للمستثمرين الأجانب في المجال الزراعي.

شكل رقم (3)

توجّه الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط خلال الفترة [2002-2015]

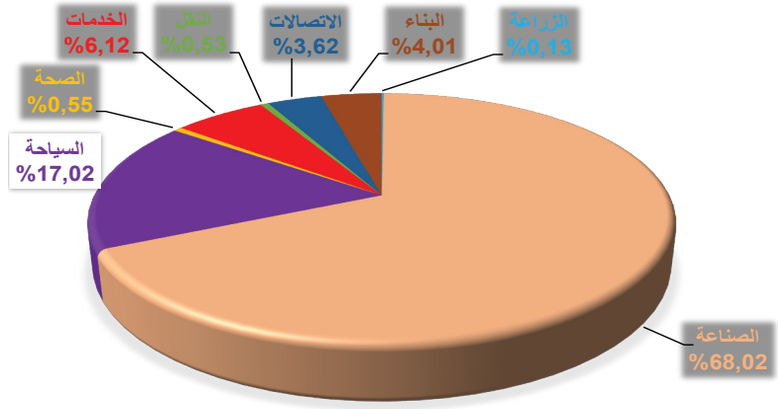

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

ثانيا: البطالة في الجزائر بين المسبّبات ومراحل تطورها

1. مفهوم البطالة: حسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى [10] وأنّه لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة.

وقد اعتمد الديوان الوطني للإحصاء على تعريف المنظمة في تحديد مفهومه للشخص البطال بناء على الشروط الآتية: [11]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي؛
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنّه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل، وعلى استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

2. مسبّبات البطالة في الجزائر: قد لا تعبّر الإحصائيات الرسمية المقدّمة عن الواقع الحقيقي للبطالة في الجزائر وعمليات التشغيل فيها، إلا أنّ هذا الواقع كان نتيجة للعديد من الأسباب المتشابكة ومنها: [12]

- التحوّلات الجذرية التي شهدتها الجزائر منذ أزمة البترول العالمية سنة 1986.
- العمل على الانتقال غير المدروس من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في سنة 1989.
- تبنّي عملية الخصخصة أين نتج عنها غلق للكثير من المؤسسات وتسريح عمّالها.
- الظروف الأمنية السيئة التي عاشتها الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي وتسبّبت في عمليات نزوح جماعية من الأرياف نحو المدن.
- تراجع قدرة القطاع العام على توفير مناصب شغل معتبرة في ظلّ إغلاق الكثير من المؤسسات الكبرى التي أسهمت سابقا في ضمّ الكثير من العاطلين عن العمل من شباب الجزائر.
- المشاكل المتزايدة التي يتخبّط فيها القطاع الخاص ومحدودية نموّه بسبب نقص التمويل واشكالية العقار.
- عدم تماشي مخرجات المعاهد والجامعات ومراكز التكوين مع احتياجات السوق والطلب.
- عدم وجود خيارات كثيرة للحصول على التمويل للقيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- انتشار مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التشغيل المحلية منها والوطنية.
- جمود الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي في إطار التشغيل.
- فشل السياسة المتّبعة في التشغيل بالتوجّه نحو الحلول المؤقّتة عن طريق ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل.
- الفشل في احتضان الاعمال الصغيرة الحرفية والمهنية والاعمال المنزلية والأعمال الحرّة وتشجيعها ممّا يتسبّب في كثير من الأحيان في افلاسها.

3. تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990 - 2015): تؤكّد معطيات الجدول أدناه (رقم 4) أنّ المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري انعكست على كلّ الظواهر الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء، إذ يمكن تقسيم الفترة (1990 – 2015) إلى مرحلتين كما يأتي:

مرحلة أولى من 1990 – 2000 والتي مثّلت في الارتفاع المتواصل لمعدّلات البطالة من 20 % فأكثر، حتى بلغت 28.1 % في سنة 1995، ووصلت أوجّها في سنة 2000 إلى 29.77 %، وهو انعكاس للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي للبلاد، وما ترتّب عنه من نزوح ريفي وترك العمل في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى إغلاق الكثير من المؤسسات، وارفاقها بتسريح كبير للعمّال.

أمّا المرحلة الثانية 2001 – 2015 فيلاحظ تحسّن في معدلات البطالة بسبب توجّه السياسة الاقتصادية للدولة نحو سياسة توسعية وانفاق حكومي كبير على الكثير من المشاريع والاستثمارات، وكذلك فتح المجال أمام مؤسسات التشغيل للمساهمة في التقليل من البطالة على غرار (الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب...وغيرها) رغم انشائها قبل هذه الفترة، لكنّها فعّلت بالإمكانيات المادية والمالية أكثر بداية الألفية، من خلال الرفع من فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي للتشغيل، حتى انخفضت إلى 10.2 % في سنة 2009، لتستقّر معدلات البطالة عند هذا المستوى أو قريبا منه منذ تلك السنة، رغم التذبذب الطفيف في سنة 2012 التي يطلق عليها بسنة التضخم في الجزائر، وبلوغه لما يقارب 9 % بسبب ارتفاع حجم الواردات الذي له أثر سلبي على العمل في الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى الارتفاع مجددا في سنتي 2014 و2015 بعد حالة الانكماش التي بدأت تسود الاقتصاد الجزائري نتيجة أزمة البترول الحالية والمتواصلة لغاية يومنا هذا.

جدول رقم (4)

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	9119	9219	9319	9419	9519	9619	9719	9819
المعدل %	19.7	21.1	23.8	23.15	24.4	28.1	27.98	26.41	28.02
السنوات	9919	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل%	29.3	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.8	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz

ثالثا: تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي في التشغيل والتقليل من البطالة:

من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول في فسح المجال للاستثمار الأجنبي، هو توفير فرص عمل تمكّنها من تخفيف الضغط على المؤسسات المحلية العامة منها والخاصة، في المساهمة في رفع مستويات التشغيل، والتقليل من معدّلات البطالة.

والجزائر في هذا الإطار ليست استثناء، فقد سعت السلطات منذ تحسّن الأوضاع الأمنية إلى إزالة الكثير من العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، بل وتقديم تحفيزات هامة تفوق التحفيزات المقدّمة للاستثمارات المحلية، وهذا في سبيل تحقيق أهداف عدّة على غرار تغطية الاحتياجات المحلية، تخفيض حجم الواردات، الرفع من الناتج الداخلي، بالإضافة على توفير مناصب عمل.

إذ يفرض منطق العلاقة العكسية بين حجم الاستثمارات الأجنبية وتدفقها ومعدّلات البطالة نظريا على الواقع الجزائري، فبحسب الشكل أدناه (رقم 4)، فإنّه في الوقت الذي شهدت فيه التدفقات الواردة انخفاضا محسوسا في السنوات الأخيرة، بسبب حالة الانكماش التي سادت دول الاتحاد الأوروبي –المستثمر الرئيسي في الجزائر – من جهة، وتداعيات الأزمة البترولية الحالية على الاستثمار في الطاقة – المجال الرئيسي للاستثمار الأجنبي– من جهة أخرى، عادت معدلات البطالة إلى الوراء بالارتفاع مجددا إلى 11.8 % في سنة 2015، بعد أن انخفضت إلى 9.8 % سنة 2013

شكل رقم (4)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر (2006-2015)

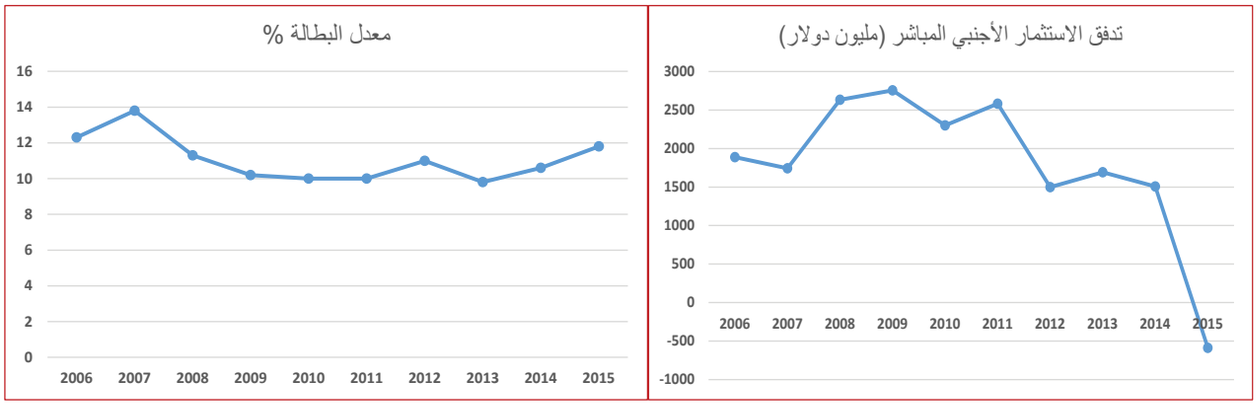

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدولين (3) و(4)

وإذا ما قورنت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل مع نظيرتها المحلية، فبحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002 – 2015)، فإنّ الاستثمارات المصرّح بها لدى الوكالة تسهم في توفير 1034016 من مناصب العمل، منها نسبة 13 % من الاستثمارات الأجنبية، بينما 87 % الباقية فتوفّرها الاستثمارات المحلية [13]، إذ تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا تشاركيا يبقى محدودا نوعا ما في سياسة التشغيل وتوفير مناصب عمل في الجزائر، إذ تبقى السيطرة في التشغيل للاستثمارات المحلية سواء في القطاع العام أو الخاص، في مختلف القطاعات، موزّعة كما يأتي:

شكل رقم (5)

توزيع مناصب الشغل الموفّرة من الاستثمارات الأجنبية حسب النشاط للفترة (2002-2015)

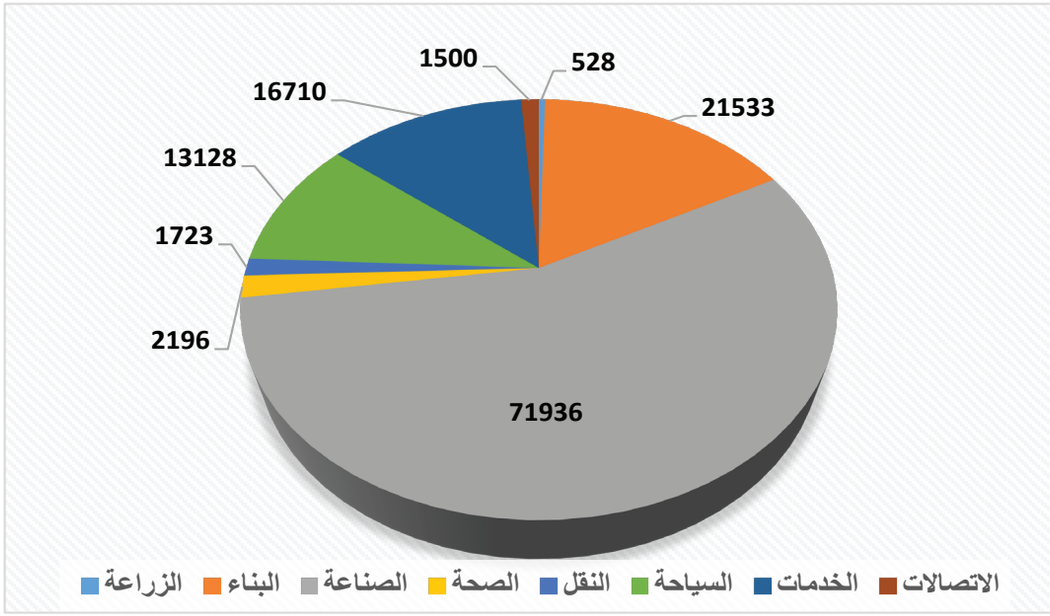

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

فرغم أهمية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر، إلا أنّها تبقى دون المستوى المطلوب والمعوّل عليه، خاصة في ظلّ كساد إنتاج ونمو المؤسسات المحلية، وعدم قدرتها على استيعاب يد عاملة أكبر، في ظلّ ضعف حصصها السوقية وجمودها.

كما أنّ توجّه الاستثمارات الأجنبية –عن قصد أو دون قصد–نحو تعميق ريعية الاقتصاد الجزائري، بالاستثمار في مجال الطاقة، يقلّل من فرص أخرى ليد عاملة إضافية في قطاعات منتجة وخدمية. زد على ذلك هناك بعض الاستثمارات الأجنبية التي تشرك اليد العاملة الأجنبية على غرار الشركات العاملة في القطاع النفطي، ومشاريع البناء الصينية، بالإضافة إلى اعتماد الكثير من المشاريع المحلية على الخبرات الأجنبية، ما يرفع من تهميش اليد العاملة المحلية.

رابعا: اختبار علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة للفترة (2006-2015) باستخدام التكامل المتزامن وسببية غرانجر

نهدف من خلال هذا المحور لتحليل أثر تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على معدلات البطالة خلال الفترة (2006 – 2015)، اعتماداً على أسلوب التكامل المتزامن، باعتباره أكثر الأساليب شيوعاً واستعمالاً لاختبار العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية، كما يمكّن من تحديد وجود أو عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في المدى الطويل، بالإضافة إلى اختبار سببية غرانجر، حيث سيتم اختبار علاقة المتغيرين وفقا للخطوات التالية:

1. متغيرات الدراسة: تتمثّل متغيّرات هذه الدراسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(FID) و معدلات البطالة (CH)، خلال الفترة (2006 – 2015) بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)– والمستخرجة من الجدولين (3) و(4).

وسيجري القيام بالاختبارات باستخدام برنامج EViews7

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط الأساسية عند دراسة السلاسل الزمنية، وخطوة هامة عند اختبار التكامل المشترك، كون معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة. ويمكن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، فإذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة، فهي غير مستقرة، فيتم اللجوء إلى إجراء الاختبار على الفرق الأول، ثم على الفرق الثاني، حتى الوصول إلى استقرار السلسلة، وتكاملها من الدرجة (dI). **وفقا للفرضيتين التاليتين:**

– **فرضية العدم (H0):** السلسلة الزمنية غير مستقرة ولها

جذر وحدة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية، أو أنّ قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من (α=0.05).

- **الفرضية البديلة (H1):** السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة، أي أنّها مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو أنّ قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من (α=0.05).

وسيجري الاعتماد في قبول أو رفض الفرضية بناء على قيمة مستوى المعنوية (α)

1.2. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID)

أظهر اختبار استقرارية سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي النتائج الآتية:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة (FID)

	المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
درجة التأخير	0	0	1
احصائية ستودنت	0.104	-1.843	-5.233
مستوى المعنوية	0.945	0.337	0.009
القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

من خلال مقارنة مستوى المعنوية المتحصل عليه باستخدام برنامج eviews بمستوى معنوية الاختبار والمقدر بـ 5 %، نلاحظ أنّ السلسلة الزمنية لمتغيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر غير مستقرة عند المستوى، وكذا عند الفرق الأول، وذلك أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، ولكن يمكن الحكم باستقرارية السلسة عند الفرق الثاني وذلك لأنّ مستوى المعنوية (0.009 أقل من 0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم، وقبول H1، أي أنّ السلسلة الزمنية لمتغيرة التدفقات الاستثمار الأجنبي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية.

2.2. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة البطالة (CH)

باعتماد نفس الخطوات السابقة، ظهرت لنا النتائج كما يأتي:

جدول رقم (6):

نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرة (CH)

	المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
درجة التأخير	0	0	0
احصائية ستودنت	-1.720	-3.103	-5.697
مستوى المعنوية	0.390	0.066	0.004
القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

يتّضح لنا أنّ السلسة الزمنية لمتغيرة البطالة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية، وذلك لأنّ مستوى المعنوية المحسوب = 0.004 أقل من 0.05، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول H1، إذ لم تكن السلسلة مستقرة عند المستوى والفرق الأول، حيث ظهر مستوى المعنوية المحسوب مساويا لـ 0.39 و0.066 في الحالتين على الترتيب وهي تفوق مستوى المعنوية 0.05

إذن بناء على اختبار جذور الوحدة، فالسلسلتين مستقرتين ومتكاملتين عند نفس الدرجة الثانية.

3. مصفوفة الارتباط (دراسة علاقة الارتباط): من خلال نتائج الجدول أدناه، نلاحظ وجود علاقة ارتباط ضعيفة نوعا ما بين كل من FID و CH، حيث قدّر معامل الارتباط بـ 0.318. كما تتميز بكونها علاقة عكسية نظرا للإشارة السالبة التي ظهرت في الجدول، وهو ما يؤكّد ما تطرقت إليه الدراسة في شقّها التحليلي، إذ يتوافق مع الواقع الاقتصادي في الجزائري بمساهمة ضعيفة في التشغيل وبالتالي في التأثير على معدّلات البطالة.

جدول رقم (7)

علاقة الارتباط بين (FID) و (CH)

	FID	CH
FID	1	-0.31896441
CH	-0.31896441	1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

4. اختبار علاقة التكامل المشترك: بعد أن أوضحت اختبارات الاستقرارية أنّ السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة من نفس الدرجة الثانية، يجري اللجوء إلى اختبار التكامل المشترك (Johancen & Julsuis) بهدف معرفة مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يتفوّق هذا الاختبار على اختبار انجل – غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أنّ هذا الاختبار يكشف عمّا إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلستين الزمنيتين، أي يتحقّق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، ويسمح باختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين على الرغم من وجود اختلال في المدى القصير[14].

واقترح الباحثان (Johancen & Julsuis) طريقتين لاختبار التكامل المشترك هما:

- ♦ طريقة اختبار الأثر (Trace test) التي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تساوي الواحد.
- ♦ طريقة القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test) التي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أكبر أو تساوي الواحد (q≥1).

وقد ظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (8)

اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.20286	15.49471	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.18310	14.26460	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews

جدول رقم (9)

اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.20286	15.49471	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987697	35.18310	14.26460	0.0000
At most 1	0.002467	0.019761	3.841466	0.8881

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews

فباستخدام كل من اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية، يمكن القبول بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة وذلك لأنّ (tr(1) =0.019< 3.841)، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كلّ من متغيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرة البطالة بالنسبة للجزائر، وأنّ هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيرا في المدى الطويل إذ تظهر سلوكا متشابها.

5. اختبار سببية (Granger) بين (FID) و (CH): أشار (Granger, 1988) إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان، فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه بافتراض وجود متغيرين x وy، فإنّ نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X المستقل تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y. وفي حالة وجود هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية تتّجه من X إلى Y، ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في X تسبّبها التغيرات في Y يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير Y تابعا[15].

بناء على فرضيتي العدم التاليتين:

- **$(H_0)_1$**: المتغير (FID) لا يسبّب سلوك المتغير (CH) وفق اقتراح (Granger)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (F-Statistic) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة (α=0،05).

- **$(H_0)_2$**: المتغير (CH) لا يسبب سلوك المتغير (FID) وفق اقتراح (Granger)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (F-Statistic) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة (α=0،05).

وقد أظهر الاختبار النتائج الآتية:

جدول رقم (10)

اختبار سببية (Granger) بين متغير(FID) ومتغير (CH)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/27/16 Time: 11:18
Sample: 2006 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FID does not Granger Cause CH	8	21.5355	0.0166
CH does not Granger Cause FID		3.24266	0.1779

المصدر: مخرجات Eviews

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، والتي تبين اختبار السببية بين كل من متغيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي والبطالة حسب مفهوم Granger، يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من متغيرة (FID) نحو (CH)، وذلك أنّ مستوى المعنوية المرافق للاختبار (0.05>0.016)، وبالتالي رفض فرضية العدم الأولى. في حين نلاحظ غياب العلاقة السببية التي تتّجه من (CH) نحو (FID)، وذلك بعد قبول الفرضية الصفرية الثانية، والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية إذ أنّ مستوى المعنوية (0.05<0.177)

ومنه فإنّ تغيرات (FID) تسبق تغيرات (CH)، أو بمعنى آخر فإنّ (FID) تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمتغيرة (CH)، إذن يمكن القول بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد، وأنّ التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي يسبّب تغير في معدل البطالة، وأنّه يمكن توقّع قيمة (CH) بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ(FID).

الخاتمة (نتائج وتوصيات):

النتائج:

لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمّها:

1. كشف تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية المختارة عن غياب الحرية الاقتصادية في الكثير من المجالات المرتبطة بأداء الأعمال، وضعف في ركائز التنافسية للاقتصاد الوطني وبالتالي صعوبة في أداء الأعمال وقيام أيّ استثمار سواء كان محليا خاصا أو أجنبيا.

2. ترجع عدم ملاءمة المناخ العام للاستثمار في الجزائر إلى إشكالية الفساد الذي يمثّل وجها واحدا لارتباط الاقتصاد الوطني بالريع، وفقا لمقولة (الريع يولّد الفساد).

3. رغم تعدّد أسباب البطالة إلاّ أنّ الخلفية التاريخية للجزائر خلال فترة التسعينات إبّان الأزمة المزدوجة بين السياسة والاقتصاد كان لها الدور الأكبر في حدوثها.

4. أشارت إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

للفترة (2002 – 2015)، أنّ الاستثمارات المصرّح بها لدى الوكالة تساهم في توفير 1034016 من مناصب العمل، منها نسبة 13 % توفّرها الاستثمارات الأجنبية، بينما 87 % الباقية فتوفّرها الاستثمارات المحلية، وهو ما يؤكّد سيطرة القطاع المحلي العام منه والخاص في التشغيل؛

5. رغم أهمية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر إلا أنّ مساهمتها تبقى دون المستوى المطلوب والمعوّل عليه، إذ بقيت الاستثمارات المحلية مسيطرة على التشغيل رغم حالة الركود والنمو البطيء الذي تشهده في بعض القطاعات، ويرجع ضعف مساهمتها أساسا إلى طبيعة المجالات المستقطبة المعتمدة على خبرات أجنبية من جهة، وضعف مستوى التدفق لصعوبة المناخ الاستثماري من جهة أخرى، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الأولى.

أمّا عن نتائج الدراسة القياسية فيمكن إيجازها فيما يلي:

1. تشير النتائج الخاصة باختبار جذر الوحدة أنّ السلسلة الزمنية لكلا المتغيّرين تعاني من عدم استقرارية عند المستوى، وعند الفرق الأوّل، بينما تصبح معا متكاملة ومستقرة من نفس الدرجة الثانية، أي أنّ السلسلتين تتحرّكا معا عبر الزمن، وأنّ هناك فترة زمنية طويلة المدى تعرف بانحدار التكامل المشترك.

2. وفقا لمصفوفة الارتباط فهناك علاقة ارتباط عكسية وضعيفة بين تدفق الاستثمار الأجنبي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006 – 2015)، وهو ما يتوافق مع الدراسة التحليلية بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة في الجزائر وبالتالي فالفرضية الثانية صحيحة.

3. أوضح اختبار التكامل المشترك أنّ هناك علاقة توازن في المدى الطويل (تكامل متزامن) واتجاها مشتركا بين المتغيّرين، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثالثة.

4. أوضح اختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدّلات البطالة، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

من أهم المقترحات التي تقدّمها الدراسة:

1. ضرورة العمل على تحسين المناخ العام للاستثمار في الجزائر لضمان استقطاب أكبر للمستثمرين الأجانب من جهة، والمساهمة في تفعيل دور القطاع الخاص المحلي في قيادة المرحلة الجديدة من الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وذلك من خلال إزالة كافة المثبّطات والعراقيل في الإطار القانوني والمؤسسي والمالي والجبائي وغيرها.

2. إنّ تحسين بيئة أداء الأعمال من شأنه نقل هامشية الجزائر في حركة الاستثمار العالمي، وارتباط اقتصادها الكلي بتغيرات سوق الطاقة العالمي إلى مرحلة جديدة من التنويع والاقلاع الاقتصادي.

3. تمثّل البطالة ظاهرة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي لا بدّ من تكاثف كافة الجهود للتقليل من معدلاتها، عبر إعادة النظر في سياسة التشغيل في الجزائر، واستقطاب الاستثمارات وجعل المهمّة على عاتق كافة المشاريع دون استثناء الخاص والعمومي والأجنبي.

4. الرفع من فعالية الاستثمارات الأجنبية في التقليل من البطالة والمساهمة في السياسة التشغيلية من خلال إعادة النظر في المجالات المستقطبة، وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة الموفّرة لمناصب عمل معتبرة وتعطى فيها الأولوية لليد العاملة المحلية.

5. تصحيح مسار السياسة الاقتصادية المتّبعة، بما يتماشى وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من مزاياها على غرار التشغيل؛ فعملية الموازنة تمثّل التحدّي الأكبر أمام السياسة الاقتصادية للدولة بين السياسة المالية والنقدية المشجّعة للاستثمار والمواجهة للتضخم، بين الإنفاق على رأس المال البشري ورأس المال المادي، بين زيادة الاحتياطات المالية الوقائية واستخدام الموارد المتاحة في استثمارات تقدّم قيما مضافة، بين تخفيض قيمة العملة لتقليص الواردات وتشجيع الاستثمارات، مع الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، وكذا الموازنة بين تشجيع التجارة الخارجية وتحريرها والرفع من تنافسية المنتوج الوطني.

6. إعادة النظر في سياسة الدعم التي أرهقت خزينة الدولة، وولّت البطالة الاختيارية في فئات كثيرة من المجتمع الجزائري، بسبب وجود المنح العمومية، وبالتالي لا بدّ من مراجعتها بما يتوافق ومصلحة طرفين فقط هما موازنة الدولة وضعيفي الدخل فيها.

7. ضرورة تفعيل مختلف آليات التشغيل خاصة في ظلّ أزمة البترول العالمية –التي تلقي بظلالها على سياسة التشغيل، وعلى حجم الاعتمادات المالية المخصّصة لإنجاح هذه السياسة بمبالغ مالية هائلة سابقا في إطار ضرورة شراء السلم الاجتماعي–

8. يبقى بناء الاقتصاد المنتج، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي عبر برنامج شامل للتنويع الاقتصادي، وحده الكفيل بالخروج من كلّ مشاكل الجزائر، لأنّها جميعا مرتبطة بمشكلة أساسية للاقتصاد الوطني وهي الريع، فهو يولّد الفساد، ويلغي روح المبادرة والتنافسية، ويقلّل من نمو الاستثمارات المنتجة على حساب القطاعات غير المنتجة.

الهوامش:

1. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص115.

2. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 59.

3. IMF, (Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI), Washington D.C,(2001), p 23.

4. Ibrahim Ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, Thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008, p14.

5. نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب – دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 – 2012)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 – 68، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 155.

6. Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment (Guildfed; London: Billing and Sons Ltd.,1982), p 52.

7. Index of Economic Freedom, (2015), Heritage Foundation, http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf, consulté le 27/02/2015

8. بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، http://www.iaigc.net

9. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

10. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص37.

11. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005 – 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، ص04.

نقلا عن:

L›Office National des Statistiques, L›emploi et le chômage, (données statistiques, n 226, éditions ONS), ALGERIE, 1995, p8

12. حليمي حكيمة، زنيزن حليمة، التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر: خيار ينتظر التفعيل لحلّ مشكلة البطالة، المؤتمر الدولي للمالية الريادية بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي: قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأغادير، المغرب، ص 9، 10.

13. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

14. نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015، ص 369.

15. مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997–2011)، دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015، ص301.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

الكتب:

1. سلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

2. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

الأطروحات والمذكرات:

1. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

2. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005 – 2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.

المجلات والملتقيات:

1. بيري نورة، زرقين عبود، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب – دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996 – 2012)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 – 68، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

2. حليمي حكيمة، زنيزن حليمة، التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر: خيار ينتظر التفعيل لحلّ مشكلة البطالة، المؤتمر الدولي للمالية الريادية بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي: قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأغادير، المغرب.

3. دحماني نور الهدى، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015.

4. مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997 – 2011)، دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين، 2015.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Ibrahim Ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, Thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008.*

2. *Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment (Guildfed; London: Billing and Sons Ltd.,1982).*

3. *IMF, (Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI), Washington D.C.,(2001).*

ثالثاً- مواقع الإنترنت:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت http://www.iaigc.net

2. L›office National Des Statistiques , http://www.ons.dz

3. Heritage Foundation, http://www.heritage.org

4. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI),Bilan des déclarations, http://www.andi.dz

5. World Economic Forum , http://www.weforum.org

6. UNCTAD, http://www.unctad.org